التعليل بالأسباب العارضة

د. حسام مشكور عواد

ملخص البحث

تناولت في هذا البحث مسألة تعليل النقاد لأحاديث بعض الثقات بسبب عارض عرض لهم سواء في مسيرة طلبهم أو في نهاية اعمارهم، أثَّر في حفظهم وضبطهم.

وما نعنيه بالأسباب العارضة: هي أمور تعرض للمحدث تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه والأسباب التي تناولتها في بحثي هي:

أولا: مسالة ضياع الكتب أو احتراقها.

وثانيا: ذهاب بصر الراوي.

وثالثا: ذهابه الراوي إلى مكان ولم يصطحب كتبه معه.

ورابعا: مسالة تحديث الراوي من حفظه دون الرجوع إلى الكتب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّدٍ رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فهذا بحث تناولت فيه مسألة تعليل النقاد لاحاديث بعض الثقات بسبب عارض عرض لهم سواء في مسيرة طلبهم او في نهاية اعمارهم أثَّر في حفظهم وضبطهم.

والأسباب العارضة: هي أمور تعرض للمحدث تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه.[١] إن الأصل في رواية الحديث عند التحمل والأداء هي الاعتماد على الكتابة لا على الحفظ فقط، فإذا ما ضاع الكتاب، أو أحترق، أو ذهب بصر الراوي، أو ذهب إلى مكان ما دون أن يصحب كتبه معه، أو حدث من حفظه، فيختل ضبطه ويكون سببا في وجود الأخطاء في حديثه. لذلك قد تنبه النقاد لهذه المسائل الدقيقة وسجلوها في كتبهم فهم بحق الحصن المنيع لحديث رسول اللهﷺ.

وقد جعلته على اربع مباحث:

المبحث الاول: ضياع الكتب أو احتراقها.

المبحث الثاني: ذهاب بصر الراوي.

المبحث الثالث: ذهاب الراوي إلى مكان ولم يصطحب كتبه معه.

المبحث الرابع: التحديث من الحفظ دون الرجوع إلى الكتب.

واســـال الله تعالى ان ينفع بهذا البحث القارئ والسامع وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وانه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

---

(١) مقدمة الدكتور همام لشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي. ت٧٩٥هـ، ط٣، ٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض. (١٠٧/١).

المبحث الاول
ضياع الكتب أو احتراقها

وهم جماعة من الرواة ضاعت كتبهم التي كانوا يحدثون منها أو احترقت، فحدثوا من حفظهم فوقعت الأخطاء في مروياتهم بسبب ذلك، أو تلقنوا مما ليس من حديثهم فتلقنوا، فكان ذلك سببا في وجود المناكير في حديثهم، وقد بين لنا النقاد بعض أحاديثهم هذه، وهؤلاء يجري في حديثهم الذي حدّثوا به بعد العلة مثل ما يجري في حديث المختلِط بكبر السن، يُقبل من حديثهم الذي حدّثوا به قبلها، ويُتوقف في حديثهم الذي حدّثوا به بعد ذلك أو أشكل أمره هل هو قبل أم بعد أن تعتريه هذه العلة، هذا في حالة تفرده أما إذا تابعه الثقات على روايته فلا خلاف في قبولها[١]، ومن هؤلاء من ذهبت كتبه عن جميع شيوخه، فهذا الصنف لم أجد له مثالا في الثقات وإنما هو موجود فيما هم دون ذلك كعبدالله بن لهيعة، ومنهم من ذهبت كتبه عن بعض شيوخه، وسأمثل لهذا الصنف بمثالين.

١-محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري.

وهو ثقة، إلا انه ذهبت بعض كتبه فحدث من حفظه فوقعت له بسببها اغاليط[٢].

قال أبو بكر الأثرم: (وسمعت أبا عبدالله -أي احمد بن حنبل- ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري(محمد بن عبدالله بن المثنى بن أنس بن مالك) عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون، عن ابن عباس "أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم" فضعفه وقال: كانت ذهبتْ للأنصاري كتبٌ فكان بعدُ يحدّث من كتب غلامه أبي حكيم، أُراه قال:

(١) ينظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. لأبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: عزالدين ضُلّي، ط١، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت. ص٨٢.

(٢) ينظر تقريب التهذيب مع التحرير، لأبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، للشيخ شعيب الأرنؤوط، والأستاذ بشار عواد معروف، ط١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، رقم(٦٠٤٦).

فكان هذا من تلك)[١]. وقد أنكر غير واحد من النقاد هذا الحديث على محمد بن عبدالله الأنصاري. قال عبدالله بن احمد بن حنبل: (قال أبي وقال ابن خيثمة: أنكر يحيى بن سعيد، ومعاذ بن معاذ على الأنصاري محمد بن عبدالله حديث حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن بن عباس)[٢]، ثم ذكر الحديث. قال يعقوب بن سفيان الفسوي: (سئل علي بن المديني عن حديث الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس؛ "أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم". قَال: ليس من ذاك شَيء إنما أراد حديث حبيب، عن ميمون، عن يزيد بن الأصم: تزوج النبي ﷺ ميمونة محرمًا")[٣]. وكذا قال النسائي:(هذا منكر ولا أعلم أحدا رواه عن حبيب غير الأنصاري ولعله أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة)[٤]. والحديث من طريق الأنصاري بهذا الإسناد أخرجه احمد[٥]،الترمذي[٦]، والنسائي[٧]، والطبراني[٨]، والخطيب البغدادي[٩]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه،

(١) ينظر تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد. لأحمد بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت. (٤١٠/٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال. لأبي عبدالله احمد بن حنبل الشيباني، ت٢٤١هـ ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، ١٩٨٨م، المكتب الاسلامي، بيروت. ٣٢٠/١ رقم(٥٥٦).

(٣) المعرفة والتاريخ. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: خليل منصور، ٢٨٦/٣.

(٤) سنن النسائي الكبرى. أبو عبدالرحمن احمد بن شعيب النسائي، ٣٠٣هـ، تحقيق عبدالغفور سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط١، ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.٢٣٥/٢ رقم(٣٢٣١).

(٥) مسند احمد بن حنبل، لأبي عبدالله احمد بن حنبل الشيباني، ت٢٤١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ٦٨/٥ رقم(٢٨٨٨).

(٦) الجامع الكبير. لأبي عيسى محمد بن عيسى، ت٢٧٩هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، ودار الجيل، بيروت.١٣٩/٢ رقم(٧٧٦).

(٧) سنن النسائي الكبرى. ٢٣٥/٢ رقم (٣٢٣١).

(٨) المعجم الأوسط. لأبي القاسم سليمان بن احمد، ت٣٦٠هـ، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، دار الحرمين، القاهرة ، ٤٨/٣ رقم(٢٤٣٤).

(٩) تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد. لاحمد بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.(٤٠٩/٥).

وقال الخطيب: لم يروه عن حبيب هكذا غير الأنصاري، ويُقال: إنه وهم فيه، والصواب ما أخبرنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سَعِيد الحوفي في كتابه إلينا من مصر، قال: أخبرنا محمد بن عَبدالله بن زكريا بن حيويه النيسابوري، قال: أخبرنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي، قال: أخبرنا حميد بن مسعدة، عن سفيان يعني ابن حبيب، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد ابن الأصم؛ "أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم". قال: وقد روى الأَنْصارِيّ أيضا حديث يزيد بن الأصم، هكذا. ويُقال: إن غلاما له أدخل عليه حديث ابن عباس"(١).

فمحمد بن عبدالله بدل من أن يحدث بحديث زواج النبي ﷺ من ميمونة توهم فحدث بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم. وحديث زواج ميمونة أخرجه: احمد(٢)، أبو داود(٣)، والدارمي(٤)، وأبو يعلى(٥)، وابن حبان(٦)، والطبراني(٧)، والدارقطني(٨)، كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة قالت: "تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلال بعد ما رجعنا من مكة" وكذا روى محمد بن عبدالله الأنصاري هذا الحديث عن يزيد كما قاله الخطيب.

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(٥/٤١٠).
(٢) مسند احمد بن حنبل(٢٦٨١٥) و(٢٦٨٤١).
(٣) سنن أبي داود. لأبي داود، سليمان بن الأشعث الازدي السجستاني، ت٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ٢٠٠٩م، ٢٠٠٩م، دار الرسالة العلمية، بيروت. (١٨٤٣).
(٤) مسند الدارمي. لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن، ت٢٥٥هـ، ط١، ٢٠٠٢م، دار ابن حزم، بيروت.(٢/٣٨).
(٥) مسند أبي يعلى. لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، ت٣٠٧هـ، دار المأمون للتراث. ٦/٣٢١ رقم(٧١٠٦).
(٦) صحيح ابن حبان، ٩/٤٤٤ رقم(٤١٣٧).
(٧) المعجم الأوسط للطبراني، ٨/٣٧٢ رقم(٨٩٠٧).
(٨) سنن الدارقطني، ٨/ ٤٦٧ رقم(٣٦٩٩).

فحديث يعله الجهابذة الأوائل لا ينفعه تصحيح المتأخرين وممن صحح الحديث من المتأخرين الشيخ الألباني في "صحيح سنن أبي داود"، والشيخ شعيب الارنؤوط في تعليقه على مسند الإمام احمد.

٢-عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي.

ذهبت كتبه عن يحيى بن أبي كثير فتكلم النقاد في بعض حديثه عن يحيى بن أبي كثير بسببها.

قال أبو داود: (سمعت أحمد يقول: زعموا أن كتبه . يعني الأوزاعي . عن يحيى بن أبي كثير ضاعت)[١].

وقال مهنّا: (سألت أحمد عن حديث الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدّث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً)[٢].

وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة قلت: في حديث يحيى بن أبي كثير من أحب إليك، هشام أو الأوزاعي؟ قال: هشام أحب إليّ، لأن الأوزاعي ذهبت كتبه)[٣].

ومن الأحاديث التي أنكرت على الاوزاعي في روايته عن يحيى ابن أبي كثير، ما ذكره المروذي قال: قلتُ له -للإمام احمد بن حنبل- : فتعرف عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سَلمة، عن أبي هريرة؛ عن النبي ﷺ: "متى كنتَ نبياً؟"، قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، هو كثيراً ما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير،

(١) مسائل الإمام احمد رواية أبي داود(١٩٥٢).

(٢)شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(٧٩٩/٢).

(٣) الجرح والتعديل. لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادرسي الرازي، ت٣٢٧هـ، ط١، ١٩٥٢م، دار دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند سنة..(٦١/٩).

كان يقول: أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلّب.[١] والحديث أخرجه الترمذي في جامعه بلفظ "متى وجبت لك النبوة؟ قال: وآدم بين الروح والجسد" وقال بعده: (هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه)[٢].

وقال في العلل الكبير: (سالت محمدا – اي البخاري–عن هذا الحديث. فلم يعرفه. قال: وهو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم رواه رجل واحد من أصحاب الوليد)[٣]. قال الذهبي بعد نقله للكلام الذي قاله الترمذي في الجامع: (لولا لين في الوليد بن مسلم لصححه الترمذي)[٤].

والذي يفهم من كلام الترمذي في العلل، وكلام الذهبي هذا أن استغراب الترمذي لهذا الحديث هو بسبب الوليد بن مسلم، وليس الأمر كذلك بل الصواب ما قاله الإمام احمد في ذلك، فان الوليد بن مسلم قد توبع بروايته هذه عن الاوزاعي، فقد تابعه عَبَّاد بن جويرية كما في مسند البزار، وقال البزار بعده: هكذا رواه عباد عن الأوزاعي، ورواه أيضا غير واحد من أصحاب الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى عن أبي سلمة، وأسنده بعض أصحاب الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وتابعه أيضا حفص بن عمرو البصري[٥]، ومحمد بن شعيب[٦].

(١) العلل ومعرفة الرجال– رواية المرَّوذي(٢٦٨).
(٢) الجامع الكبير للترمذي (٣٦٠٩).
(٣) علل الترمذي الكبير(٦٨٤).
(٤) تاريخ الإسلام للذهبي(٧/١).
(٥) فوائد تمام(٥٤٠).
(٦) المصدر نفسه(٥٤١).

وأما ما قاله في خطأه في اسم أبي المهلب حيث يقول فيه أبو المهاجر فقد ذكر ذلك عنه غير واحد من النقاد فقد قال يحيى بنُ معين: (الذي يروي الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قِلابة، عن أبي المهاجر؛ إنما هو أبو المهلب، ولكن الأوزاعي قلب كنيته، الذي يروي عن أبي المهلب أثبت من الأوزاعي)[١].

وقال النسائي: (لا نعلم أحداً تابع الأوزاعي على قوله: عن أبي المهاجر، إنما هو أبو المهلب)[٢]. وقال أيضاً: (أبو المهاجر خطأ، والصواب أبو المهلب)[٣].

وقال ابن حبان: (وهم الأوزاعي في كنية عم أبي قلابة، إذ الجواد يعثر فقال: عن أبي قلابة، عن عمه أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب، اسمه عمرو بن معاوية بن زيد الجرمي من ثقات التابعين وسادات أهل البصرة)[٤].

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري(٤/٤٦٧).
(٢) سنن النسائي الكبرى(٤/٢٨٤).
(٣) المصدر نفسه(٤/٢٨٥).
(٤) صحيح ابن حبان(١٠/٢٥٢).

المبحث الثاني
ذهاب بصر الراوي

ومما يطرأ على الراوي الثقة من أسباب التي توقع الخطأ في حديثه ذهاب بصره، حيث كان قبل ذلك يعتمد على كتابه في أدائه للحديث ثم بعد أن يصاب بذهاب بصره يحدث من حفظه فيخطأ، أو يُلقّن فيتلقّن، وليس كل من ذهب بصرُه يكثر الخطأ في حديثه، ويوهن حديثه النقاد، بل هناك من الرواة من كان حافظا لحديثه قبل ذلك وحدث من حفظه بعد ذهاب بصره فلم يختل حفظه ولم يتحرج النقاد من اخذ حديثه، ومن ذلك وُهيب بن خالد الباهلي مولاهم، أحد ثِقات البصريين. قال ابن سعد: (كان وُهيب قد سُجن فذهب بصرُه، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان يُملي حفظاً)[١]. وكذلك من أكرمه الله شخصا يصون له حديثه ولم يلقنه شيئا غيرها، مثل يزيد بن هارون، فقد قال أبو خيثمة –زهير بن حرب–: (كان يُعاب على يزيد حيث ذهب بصره أنه ربّما سُئل عن الحديث لا يعرفه فيأمرُ جاريةً له تُحفِّظه إياه من كتابه)[٢].

قال الذهبي: (ما بهذا الفعل بأسٌ مع أمانة من يُلقِّنه، ويزيد حجّة بلا مثْنَويَّة)[٣].

ومن ذهب بصره فحدث من حفظه فاخطأ، أو تلقن غير حديثه فتلقن وكثر ذلك منه يجري على حديثه ما يجري على المختلط، يُقبل من حديثه ما حدّث به قبل ذهاب بصره، ويُتوقف عما حدّث به بعد ذلك، أو أشكل أمره هل هو قبل أم بعد أن يصيبه ذهاب بصره، وهذا في حالة تفرده كما أسلفنا[٤].

---

(١) الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد أبو عبدالله البصري، ت٢٣٠ هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط١، ١٩٦٨م، دار صادر، بيروت. (٢٨٧/٧).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(٧٥٢/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي(٣٦٣/٩).

(٤) ينظر نزهة النظر لابن حجر العسقلاني:٨٢.

ومن هؤلاء الرواة:

عبدالرزاق بن همام الصنعاني:

قال إسحاق بن هاني: (سألت أبا عبدالله: من سمع من عبدالرزاق سنةَ ثمانٍ؟ . يعني سنة ثمانٍ ومائتين . قال: لا يُعبأُ بحديث من سمِع منه وقد ذهب بصرُه، كان يُلقّن أحاديثَ باطلةً، وقد حدّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو يَنظُر جاءوا بخلافها فقيل له عبد الرزاق فقال: ليس بشيء كانوا يلقنونه بعد ما ذهب بصره)[١].

قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ أحمدُ بنُ ثابِتٍ فرخويهِ، عن عبدِ الرّزّاقِ، عن مَعمَرٍ، عن سِماكِ بنِ الفضلِ، عن أبِي رِشدِينٍ الجندِيِّ، عن سُراقة بنِ مالِكٍ، عنِ النّبِيِّ ﷺ: إذا أتى أحدُكُمُ الغائِط فلا يستقبِلِ القِبلة، واتّقُوا مجالِس اللّعنِ، الظِّلّ، والماء، وقارِعة الطّرِيقِ، واستمخِرُوا الرِّيح، واستشِبُّوا على سُوقِكُم، وأعِدُّوا النّبل. قال أبِي : إنّما يروُونهُ موقُوفًا، وأسندهُ عبدُ الرّزّاقِ بِأخِرةٍ)[٢].

والحديث أخرجه موصولا حرب بن إسماعيل الكِرماني في مسائله، والطبري في تهذيب الآثار عن سراقة بن مالك[٣]، وأخرجه عبد الرزاق موقوفا في مصنفه قاله ابن حجر في تلخيص الحبير[٤]. وقد بحثت عنه فلم أجده.

---

(١) مسائل الإمام احمد برواية إسحاق بن هانئ(٢٢٨٥).

(٢) علل الحديث لابن ابي حاتم(٧٥).

(٣) الجامع الكبير للسيوطي(١٠٨٠).

(٤) تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني(٣١٢/١-٣١٣(١٣٧).

المبحث الثالث

ذهاب الراوي إلى مكان ولم يصطحب كتبه معه

وهذا من الأسباب التي أدخلت الوهم في حديث الثقة الذي يعتمد في تحديث على كتبه، ويمكن إدراك مواطن الضعف في حديث من خلال تنصيص النقاد على الأماكن التي حدث بها ولم تكن معه كتبه. وسنبين ذلك من خلال الأمثلة عليه:

١- معمر بن راشد الأزدي:

وقد حدث من حفظه في رحلته إلى البصرة ولم يصطحب كتبه معه فوقع في أخطاء.

ذكر أبو بكر الأثرم عن الإمام أحمد قوله: (حديث عبدالرزاق عن معمر أحبّ إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة)[١].

قال الذهبي: (ومع كون معمر ثقة ثبتاً فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام، وعبدالرزاق عنه أصح، لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم)[٢].

ومن الأحاديث التي أخطا فيها بسبب ذلك:

قال صالح بن أحمد بن حنبل: حديث غيلان: (أنه أسلم وله عشر نسوة فقال له النبي ﷺ: "اختر منهن أربعاً"، معمر أخطأ فيه بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعاً)[٣].

وقال أبو زرعة: مرسلا أصح.[٤]

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي(٢/٧٦٧).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي(٧/١٢).

(٣) مسائل الإمام احمد برواية صالح(١٦٠١).

(٤) علل الحديث لابن ابي حاتم(١١٩٩).

وقال أبو حاتم: – عن رواية معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه– هو وهم إنما هو: الزهري عن ابن أبي سويد، قال بلغنا: أن النبي ﷺ"[١].

والحديث أخرجه الترمذي موصولا قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ غَيْلاَنَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ.

قال الترمذي: (هَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ...وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حُدِّثْتُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ، أَنَّ غَيْلاَنَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلاً مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتُرَاجِعَنَّ نِسَاءَكَ أَوْ لأَرْجُمَنَّ قَبْرَكَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رُغَالٍ)[٢].

وقال في العلل: (فقال –أي البخاري– هو حديث غير محفوظ، إنما روى هذا الحديث معمر بالعراق، وقد روي عن معمر، عن الزهري هذا الحديث مرسلا)[٣].

وقال ابن حجر في التلخيص: (وَحَكَى الْحَاكِمُ عَنْ مُسْلِمٍ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّا وَهَمَ فِيهِ مَعْمَرٌ بِالْبَصْرَةِ، قَالَ: فَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ ثِقَةٌ خَارِجَ الْبَصْرَةِ حَكَمْنَا لَهُ بِالصِّحَّةِ، وَقَدْ أَخَذَ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِظَاهِرِ هَذَا الْحُكْمِ فَأَخْرَجُوهُ مِنْ طُرُقٍ عَنْ مَعْمَرٍ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَهْلِ خُرَاسَانَ، وَأَهْلِ الْيَمَامَةِ، عَنْهُ قُلْت: وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ شَيْئًا فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ

(١) علل الحديث لابن ابي حاتم(١٢٠٠).
(٢) الجامع الكبير للترمذي(١١٢٨).
(٣) علل الترمذي الكبير(٢٨٣).

إنَّمَا سَمِعُوا مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْهُ بِغَيْرِهَا فَحَدِيثُهُ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ مُضْطَرِبٌ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ فِي بَلَدِهِ مِنْ كُتُبِهِ عَلَى الصِّحَّةِ، وأما إذ رَحَلَ فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ بِأَشْيَاءَ وَهَمَ فِيهَا اتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِهِ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَيَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ قَالَ الْأَثْرَمُ عَنْ أَحْمَدَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْعَمَلُ عليه وَأَعَلَّهُ بِتَفَرُّدِ مَعْمَرٍ بِوَصْلِهِ وَتَحْدِيثِهِ بِهِ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ هَكَذَا)[١].

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: (طُرُقُهُ كُلُّهَا مَعْلُولَةٌ)[٢].

واخرج الرواية الموصولة أحمد[٣]، وابن ماجه[٤]، وابن حبان[٥]، والطبراني[٦]، وغيرهم.

والرواية المرسلة أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري ان غيلان[٧]، وعنه أبو داود في المراسيل،[٨]، وأخرجه مالك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِى؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ حِينَ أَسْلَمَ الثَّقَفِىُّ "أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ"[٩].

فالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن عبدالبر، وابن حجر جميعهم رجحوا الرواية المرسلة، وان الرواية الموصولة هي من أوهام معمر.

---

(١) التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني(٣/٣٦٨(١٥٢٧).
(٢) التمهيد لابن عبد البر(١٢/٥٨).
(٣) مسند احمد بن حنبل(٤٦٠٩) و(٤٦٣١).
(٤) سنن ابن ماجه(١٩٥٣).
(٥) صحيح ابن حبان(٤١٥٦).
(٦) المعجم الكبير للطبراني(١٣٢٢١).
(٧) مصنف عبدالرزاق(١٢٦٢١).
(٨) مراسيل ابو داود(٢٣٤).
(٩) موطأ مالك رواية الليثي(٣٦٣).

وذهب قوم إلى تصحيح الحديث موصولا كابن حبان، والبيهقي، والحاكم في مستدركه وقال: والذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمر بن راشد حدَّث به على الوجهين، أرسله مرة، ووصله مرة، والدليل عليه أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة فقد أرسلوه أيضا والوصل أولى من الإرسال فإن الزيادة من الثقة مقبولة والله أعلم"[١]، وكذا صححه الشيخ الألباني في "ضعيف سنن ابن ماجه"، والشيخ شعيب الارنؤوط في تعليقه على مسند احمد.

٢-جعفر بن بُرقان:

قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق يهم في حديث الزهري)[٢].

واخترت له حديثين بروايته عن الزهري أعلهما أبو حاتم وارجع السبب في خطأه إلى انه حين قدم الكوفة لم يصطحب كتبه معه وكان يحدث من حفظه، فكان يرسل الأحاديث عن الزهري.

الحديث الاول: قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ جعفرُ بنُ بُرقان، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سعِيدِ بنِ المُسيِّبِ: أنَّ رجُلاً أتى النّبِيّ ﷺ، فقال : إنِّي هلكتُ، وقعتُ على أهلِي فِي شهرِ رمضان.

قال أبِي: هذا خطأٌ، إنّما هُو الزُّهرِيُّ، عن حُميدِ بنِ عَبدِالرّحمنِ، عن أبِي هُريرة: عنِ النّبِيِّ ﷺ.

قال أبِي: قدِم جعفرُ بنُ بُرقان الكُوفة، وليس معهُ كُتُبٌ، فكان يُحدِّثُ مِن حِفظِهِ، فيغلطُ)[٣].

---

(١) المستدرك على الصحيحين. لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري، ت٤٠٥هـ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ط١، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت. (٢٧٨٣).

(٢)تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مع التحرير(٩٣٢).

(٣)علل الحديث لابن ابي حاتم(٧٤٩).

فمن تلامذة الزهري الذين رووا هذا الحديث موصولا: (مالك، ومعمر، وسُفيان بن عُيَيْنَة، والحجاج بن أرطاة، وابن جُريج، ومحمد بن أبي حفصة، وإبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حَمزة، ومنصور بن المعتمر، والأوزاعي، والليث بن سعد، ويحيى بن سعيد، وعراك بن مالك، وعُقيل بن خالد) جميعهم رووه عنه عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة[١].

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فذكر من وصله ومن أرسله ثم قال: (وقول مالك ومن تابعه أشبه بالصواب)[٢].

الحديث الثاني: وقال ابن أبي حاتم: (وسمِعتُ أبِي، وسُئِل عَن حدِيثٍ؛ رواهُ كثِيرُ بنُ هِشامٍ، عن جعفرِ بنِ بُرقان، عنِ الزُّهرِيِّ، عن عُروة، عن عائِشة: عنِ النّبِيِّ ﷺ فِي التّخيِيرِ[٣].

قُلتُ لأبِي: أليس أبُو نُعيمٍ يُحدِّثُ عن جعفرِ بنِ بُرقان، عنِ الزُّهرِيِّ، عنِ النّبِيِّ ﷺ؟ قال أبِي: جعفرٌ لمّا قدِم الكُوفة، ولم يكُن معهُ كُتُبُهُ، وكان مُرسلا، والصّحِيحُ: الزُّهرِيُّ، عن أبِي سلمة، عن عائِشة، عنِ النّبِيِّ ﷺ)[٤].

وحديث التخيير هو: ما أخرجه البخاري قال: حثنا أبو اليمان، اخبرنا شعيب، عن الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أخبرني أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ – ﷺ – أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ – جَاءَهَا حِينَ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُخَيِّرَ أَزْوَاجَهُ، فَبَدَأَ بِي رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا فَلاَ عَلَيْكِ أَنْ تَسْتَعْجِلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ»، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: (يَا

(١)المسند الجامع للدكتور بشار عواد واخرين(١٣٤٧٨).
(٢) علل الدارقطني(١٠/٢٢٣-٢٤٩(١٩٨٨).
(٣)أخرجه احمد بن حنبل في مسنده،٤٢/٣٣٤ رقم(٢٥٥١٧)، وعبد بن حميد في مسنده(١٤٨٣).
(٤)علل الحديث لابن ابي حاتم(١٣٠٢).

أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لأَزْوَاجِكَ). إِلَى تَمَامِ الآيَتَيْنِ فَقُلْتُ لَهُ ففي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَتَّفَإِنِّى أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ"[١].

فالحديث رواه يونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد، وموسى بن علي، جميعهم عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة[٢].

وروايته عن الزهري عن عروة عن عائشة فقد تابعه عليه معمر بن راشد[٣]، لذلك لم يشر أبو حاتم إلى وجود خطأ فيها.

المبحث الرابع: **التحديث من الحفظ دون الرجوع إلى الكتب**

وهو أن يترك كتبه عند الأداء ويحدث من حفظه، وهو من الرواة الذين يعتمدون في تحديثهم على كتبهم، والأصل عند الأداء أن يحدث الراوي من كتبه، ولا يتكل على حفظه.

ولذلك قال الخطيب: (الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديراً بالبعد من الزلل)[٤].

وقال علي بن المديني: (عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل، فلما احتاج أن يحدث لا يكاد يحدث إلا من كتاب). وقال ابن المديني أيضاً: (قال لي سيدي أحمد: لا تحدثني إلا من كتاب)[٥].

ومن حدَّث من حفظه دون الرجوع إلى مصادره فهذا النوع من العلل يصعب كشفه إلّا إذا نصص احد النقاد على اعتلالها.

---

(١)الجامع الصحيح للبخاري(٤٧٨٥) وصحيح مسلم(١٤٧٥).
(٢) المسند الجامع(١٦٧٥٤).
(٣) ينظر المسند الجامع(١٦٧٤٩).
(٤)الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع(١٠/٢).
(٥)المصدر نفسه(١٢/٢).

ومن هؤلاء:

١- شُعيب بن أبي حمزة:

قال ابن أبي حاتم: (وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ علِيُّ بنُ عيّاشٍ، عن شُعيبِ بنِ أبِي حمزة، عن مُحمّدِ بنِ المُنكدِرِ، عن جابِرٍ، قال كان آخرُ الأمرِ مِن رسُولِ اللهِ ﷺ تركُ الوُضُوءِ مِمّا مسّتِ النّارُ.

فسمِعتُ أبِي يقُولُ: هذا حدِيثُ مُضطرِبُ المتنِ، إنّما هُو: أنَّ النّبِيّ أكل كتِفًا ولم يتوضّأ كذا رواهُ الثِّقاتُ عنِ ابنِ المُنكدِرِ، عن جابِرٍ، ويُحتملُ أن يكُون شُعيبٌ حدّث بِهِ مِن حِفظِهِ فوهِم فِيهِ)[١].

والحديث أخرجه أبو داود في سننه ثم قال: "وهذا اختصار من الحديث الأول- أي حديث أن النبي ﷺ أكل كتف ولم يتوضأ"[٢].

وقال ابن حبان في صحيحه بعد اخراجه له: (هَذَا خَبَرٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ، اخْتَصَرَهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ مُتَوَهِّمًا لِنَسْخِ إِيجَابِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا هُوَ نَسْخٌ لِإِيجَابِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، خَلاَ لَحْمِ الْجَزُورِ فَقَطْ)[٣].

وأخرجه أيضا: النسائي[٤]، وابن خزيمة[٥].

قال ابن حجر في التلخيص – بعد أن ذكر كلام أبي داود وأبي حاتم-: (وَلَهُ عِلَّةٌ أُخْرَى. قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي سُنَنِ حَرْمَلَةَ: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَابِرٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عبدالله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ).ثم قال: (وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَوْسَطِ: حدثَنَا عَلِيٌّ

(١)علل الحديث لابن ابي حاتم(١٦٨) و(١٧٤).
(٢)سنن ابي داود(١٩٢).
(٣) الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان(١١٣٤).
(٤) السنن الكبرى للنسائي(١٨٨) وسنن النسائي(١٨٥).
(٥)صحيح ابن خزيمة(٤٣).

بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ إِنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْفَرْوِيَّ رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ لَحْمًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ فَقَالَ أَحْسِبُنِي سَمِعْتُ ابْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا)[١].

ومما يرجح إعلال رواية محمد بن المنكدر، عن جابر وبكلا اللفظين، هو أن البخاري، ومسلم قد اخرجا الأحاديث التي تدل على أن النبي ﷺ أكل مما مست النار وصلى ولم يتوضأ، من عدة طرق ولم يخرجه احد منهم من هذا الطريق، فقد أخرجه البخاري من طريق سعيد بن الحارث، عن جابر[٢]، وأخرجه البخاري، ومسلم من طرق، عن ابن عباس[٣]، وعن ميمونه[٤]، وعن عمرو بن أمية[٥]، وأخرجه مسلم عن أبي رافع[٦].

وكذلك فإنَّ الترمذي بوَّب في جامعه بابا أسماه (بابا في ترك الوضوء مما مست النار)[٧] افتتحه بحديث عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر[٨]، فرواه على الوجه، ثم ثم قال: "وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيرَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَأُمِّ الحَكَمِ، وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، وَأُمِّ عَامِرٍ، وَسُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ، وَأُمِّ سَلَمَةَ"[٩].

ولم يشر الى رواية محمد بن المنكدر.

---

(١) تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني(٣٢٩/١)(١٥٥).
(٢) الجامع الصحيح للبخاري(٥٤٥٧).
(٣) الجامع الصحيح للبخاري(٢٠٤) و(٥٠٨٩)، وصحيح مسلم(٣٥٤) و(٣٥٨) و(٣٥٩).
(٤) الجامع الصحيح للبخاري(٢٠٧)، وصحيح مسلم(٣٥٦).
(٥) الجامع الصحيح للبخاري(٢٠٥) و(٦٤٣) و٢٧٦٥) و(٥٠٩٢) و(٥١٠٦) و(٥١٤٦)، وصحيح مسلم(٣٥٥). مسلم(٣٥٥).
(٦) صحيح مسلم(٣٥٧).
(٧) جامع الترمذي(١٢١/١).
(٨) المصدر نفسه(٨٠).
(٩) المصدر نفسه (١٢٢/١).

ثم قال: (وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلِ سُفْيَانَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ: رَأَوْا تَرْكَ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. وَهَذَا آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَأَنَّ هَذَا الحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الأَوَّلِ حَدِيثِ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ)[١].

فلو كان في الباب تصريح في النسخ كما في رواية شعيب، لاتى به ولما قال: (وَكَأَنَّ هَذَا الحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الأَوَّلِ).

٢- يونس بن يزيد الأيلي:

قال أبو داود: (سمعت أحمد ذُكر له حديثُ محمد بن بكر البرساني، عن يونس، عن الزهري، عن أنس بن مالك: "أن النبي -ﷺ- وأبا بكر، وعمر -رضي الله عنهما- كانوا يمشون أمام الجنازة"؟ فقال: هذا . يعني الوهم . من يونس، لعله حدثَّه حفظاً)[٢].

وحديث الزهري في هذا الباب يروى موصولاً من وجهين؛ الأول: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. والثاني: عن الزهري، عن أنس. ويروى كذلك عن الزهري مرسلا، وقد رجح النقاد المرسل.

قال الترمذي: بعد ذكره الحديث من رواية – سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عن النبي ﷺ، ورواية معمر عن الزهري مرسلا- قال: (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ -رضي الله عنه- هَكَذَا، رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَرَوَى مَعْمَرٌ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الحُفَّاظِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ. قال: وَأَهْلُ الحَدِيثِ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الحَدِيثَ الْمُرْسَلَ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ. وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مُوسَى

(١) المصدر نفسه (١٢٣/١).
(٢) مسائل الإمام احمد برواية أبي داود(١٩٢٠).

يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا مُرْسَلٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَرَى ابْنَ جُرَيْجٍ أَخَذَهُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ)[١].

وقال في كتابه العلل: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ)[٢].

وقال النسائي:(هذا الحديث خطأ، وهم فيه ابن عيينة، خالفه مالك رواه عن الزهري مرسلا)[٣].

وقال أيضا:(وهذا أيضا خطأ والصواب مرسلا، وإنما أتى هذا؛ لأنَّ الحديث رواه الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يمشي أمام الجنازة، قال: وكان النبي ﷺ، وأبو بكر وعمر –رضي الله عنهما– يمشون أمام الجنازة، وقال: كان النبي ﷺ إنما هو من قول الزهري. قال ابن المبارك: الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة مالك ومعمر وابن عيينة فإذا اجتمع اثنان على قول أخذنا به وتركنا قول الآخر. قال أبو عبد الرحمن: وذكر ابن المبارك هذا الكلام عند أهل الحديث)[٤].

ثم أشار الترمذي إلى رواية الزهري عن انس فقال: (وَفِي البَاب عَنْ أَنَسٍ)[٥].

ثم قال: (وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي هَذَا البَابِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ)[٦].

---

(١) جامع الترمذي(٢/٣٢١(١٠٠٩).
(٢) علل الكبير للترمذي (٢٤٧).
(٣) السنن الكبرى للنسائي(٢٠٧١).
(٤) المصدر نفسه(٢٠٧٢).
(٥) جامع الترمذي(٢/٣٢١).
(٦) المصدر نفسه(٢/٣٢٢).

ثم ذكر الرواية كاملة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ.

قال: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الحَدِيثُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: هَذَا أَصَحُّ)[١].

نسب البخاري في كلامه هذا الخطأ الى الراوي عن يونس وهو محمد بن بكر، وليس الامر كما قال، فقد توبع محمد بن بكر في رواية هذا الحديث عن يونس، عن الزهري، عن انس مرفوعا، فقد تابعه ابو زرعة وهب الله بن راشد[٢]، وبكر بن مضر[٣]، وايوب بن سويد[٤].

فتبين بذلك ان الوهم في هذا الحديث جاء من قبل يونس بن يزيد الايلي كما نص على ذلك الامام احمد.

(١) المصدر نفسه(٣٢٢/٢)(١٠١٠).
(٢) شرح معاني الآثار(٢٥٤٤) وأطراف الغرائب والأفراد للدارقطني(١١٥٤).
(٣) المعجم الأوسط للطبراني(١٠٦).
(٤) المجروحين لابن حبان(٣٠٤/٢).

الخاتمة

تضمنت ابرز النتائج:

١-أن الراوي اذا ما عرضت له اسباب اثَّرت في ضبطه؛ فإنه ينزل من مرتبة الاحتجاج الى مرتبة الاختبار.

٢-أن الملاحظات الشخصية التي اطلقها النقاد على بعض الروات لا يمكن الاستغناء عنها اثناء حكمنا على الاحاديث، فقد يكون الراوي ثقة الا أنه يضعف في شيخ معين أو وقت معين لسبب من الاسباب قد طرأ عليه.

٣-أن ضياع الكتب الراوي أو احتراقها وتحديثه من حفظه؛ يكون سببا في وقوع الاخطاء منه.

٤-أن ذهاب بصر الراوي واعتماده في اداء الحديث من حفظه، أو انه تلقن غير حديثه فتلقن؛ يكون سببا في وقوع الخطأ في حديثه، ويوهن حديثه النقاد.

٥-أن عدم اصطحاب الراوي لكتبه وتحديثه من حفظه؛ يكون سببا في وقوع الخطأ في حديثه.

٦-أن تحديث الراوي من حفظه دون الرجوع الى كتبه؛ يكون سببا في وقوع الخطأ في حديثه.

المصادر والمراجع

القران الكريم.

- **تقريب التهذيب مع التحرير**، لابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، للشيخ شعيب الأرنؤوط، والأستاذ بشار عواد معروف، ط١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد**. لاحمد بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري**. يحيى بن معين بن عون البغدادي، ت٢٣٣هـ، تحقيق: عبدالله احمد حسن، ط١، دار القلم، بيروت.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**. لابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: عادل احمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط١، ٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الجامع الكبير**. لابي عيسى محمد بن عيسى، ت٢٧٩هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، ودار الجيل، بيروت.
- **الجامع المسند الصحيح** المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. لابي عبدالله محمد بن إسماعيل، ت٢٥٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ٢٠١١م، الرسالة العلمية، بيروت.
- **الجرح والتعديل**. لابي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادرسي الرازي، ت٣٢٧هـ، ط١، ١٩٥٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة.

- **سنن ابن ماجه.** لابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ت٢٧٣هـ، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٩٩٨م، دار الجيل ودار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **سنن أبي داود.** لابي داود، سليمان بن الأشعث الازدي السجستاني، ت٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ٢٠٠٩م، دار الرسالة العلمية، بيروت.
- **سنن الدارقطني.** لعلي بن عمر ابو الحسن الدارقطني، ت٣٨٥هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، ٢٠٠٩م، دار الرسالة العالمية، بيروت.
- **سنن النسائي.** لابي عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي، ٣٠٣هـ، ط١، ١٩٩٩م، دار ابن حزم، بيروت.
- **سنن النسائي الكبرى.** أبو عبدالرحمن احمد بن شعيب النسائي، ٣٠٣هـ، تحقيق عبد الغفور سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط١، ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **سير أعلام النبلاء.** لشمس الدين الذهبي، ت٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي.** لابن رجب الحنبلي، ت٧٩٥هـ، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، ط٢، ٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض.
- **صحيح ابن خزيمة.** لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ت٣١١هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط١، ١٩٧٠م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.** لابي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، ت٣٥٤هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط٢، ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **صحيح مسلم**.لابي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ت٢٦٢هـ، دار الجيل ، بيروت.
- **الطبقات الكبرى**. لابي عبدالله محمد بن سعد البصري، ت٢٣٠ هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط١، ١٩٦٨م، دار صادر، بيروت.
- **علل الحديث**. لابي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادرسي الرازي، ت٣٢٧هـ، تحقيق: فريق من الباحثين، ط١، ٢٠٠٦م، مؤسسة الجريسي، الرياض.
- **علل الدارقطني**. لعلي بن عمر ابو الحسن الدارقطني، ت٣٨٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، ١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض.
- **العلل ومعرفة الرجال**. لابي عبدالله احمد بن حنبل الشيباني، ت٢٤١هـ ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، ١٩٨٨م، المكتب الاسلامي، بيروت.
- **المجروحين**.لابي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، ت٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط٢، ١٤٠٢هـ، دار الوعي، حلب.
- **المستدرك على الصحيحين**.لابي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري، ت٤٠٥هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مسند الإمام احمد بن حنبل**. لابي عبدالله احمد بن حنبل الشيباني، ت٢٤١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **مسند الدارمي**. لابي محمد عبدالله بن عبدالرحمن، ت٢٥٥هـ، ط١، ٢٠٠٢م، دار ابن حزم، بيروت.
- **المراسيل**. لابي داود، سليمان بن الأشعث الازدي السجستاني، ت٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٣، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت.

- **مصنف عبدالرزاق**. أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، ت٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **المعجم الاوسط**. لابي القاسم سليمان بن احمد، ت٣٦٠هـ، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، دار الحرمين، القاهرة.
- **الموطأ**. لابي عبدالله مالك بن انس الأصبحي المدنيـ ت١٧٩هـ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق بشار عواد معروف، ط٢، ١٩٩٧م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**. لابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: عزالدين ضُلّي، ط١، ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت.